تقرير الرّقابة الماليّة على بلديّة سبّالة أولاد عسكر (تصرّف 2019)
في إطار برنامج التّنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة

عملا بالقانون الأساسي[1] عدد 41 لسنة 2019 وبالإذن بمهمة **ص 239/01/2020** المؤرخ في **2 نوفمبر 2020** وفي إطار برنامج[2] التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، تولت محكمة المحاسبات القيام برقابة على بلدية *سبالة أولاد عسكر* (تصرف 2019) قصد التأكّد من مدى توفّقها في تعبئة مواردها ومن مشروعية نفقاتها.

وأُحدثت بلدية السبالة بالأمر[3] عدد 630 لسنة 1985 وتمّ تغيير التسمية إلى سبالة أولاد عسكر بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 والمتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات، وهي تُعدّ منطقة توسّع[4] في إطار تعميم النظام البلديّ على كامل تراب الجمهوريّة.

وتتكون البلدية من 5 مناطق (السبالة، العامرة، السد، مغيلة، العيون) وتبلغ مساحتها[5] 295 كلم مربّع ويبلغ عدد[6] سكانها 21524 نسمة حسب التقديرات السكانيّة للمعهد الوطني للإحصاء في غرة جانفي 2020. وتضم البلديّة 30 عونا، منهم الكاتب العام ورئيس مصلحة الشؤون الإداريّة والماليّة. وتبلغ نسبة التأطير بالبلديّة [(عدد الأعوان من الصنف (أ1 وأ2 وأ3) *100) /عدد الأعوان] 6,66 %.

وصدر قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 304 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ماي 2018 والمتعلق بالتصريح بالنتائج النهائية لبلدية سبالة أولاد عسكر، إلا أنه لم يتم تركيز المجلس البلدي بالتاريخ المحدّد بـ 02 جويلية 2018 بناء على دعوة والي سيدي بوزيد. ولكن تم تركيزه بـ 01 ديسمبر 2018 إثر صدور حكم[7] المحكمة الإداريّة بضرورة إجراء دور ثاني لانتخاب رئيس البلدية.

ونظرا لتواصل جائحة الكوفيد 19، اقتصرت الأعمال الرقابيّة على فحص الحساب المالي ومستندات التصرف لسنة 2019 المودعة لدى كتابة المحكمة تحت عدد 2020/13 فضلا عن استغلال المعطيات الواردة[8] بالاستبيان الموجّه للبلديّة.

وتوفرت بالحساب الماليّ مجمل شروط التّهيئة المستوجبة والمتمثّلة في صحّة تسمية المركز المحاسبي والرّمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصليّة تتضمّن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف وعدم انقطاع فترات تصرّف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي، إضافة إلى عدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها.

وباستثناء ما يتعلق بالبقايا للاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابيّة إلى عدم وجود اخلالات جوهريّة في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة الماليّة 2019 من شأنها أن تمسّ من مصداقية البيانات المضمّنة بالحساب الماليّ للسنة المعنيّة. كما أنّها خلصت إلى ملاحظات تعلّقت بتعبئة الموارد وبعقد النفقات وتأديتها.

---

[1] المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات.

[2] بمقتضى اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في التمويل الإضافي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

[3] المؤرّخ في 23 أفريل 1985.

[4] تم ضبط الحدود بمقتضى الأمر الحكومي عدد 139 لسنة 2020.

[5] كانت المساحة 400 هك وأصبحت، تبعا لتحوير الحدود، 29500 هك أي حوالي 74 مرة.

[6] كانت بلدية السبالة تعدّ بالوسط البلدي 3361 نسمة و1094 مسكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

[7] بتاريخ 04 أكتوبر 2018.

[8] أجابت البلدية على الاستبيان الموجه لها بتاريخ 10 نوفمبر 2020.

1. إجراءات إعداد الميزانية وتقديم الحساب المالي:

تمت المصادقة على ميزانية بلدية سبّالة أولاد عسكر لسنة 2019 من قبل والي سيدي بوزيد بتاريخ 27 ديسمبر 2018 وذلك في حدود 1.510 ألف دينار. وبذلك سجّلت الميزانية نموّا بـ 29 % مقارنة بسنة 2018.

السنة	2018	2019
الميزانية (بالألف دينار)	**1.170**	**1.510**
نسبة النمو	-	**% 29**
موارد العنوان الأول	**950**	**1.060**
نسبة النمو	-	% 11,57
نفقات العنوان الأول	**700**	**790**
نسبة النمو	-	% 12,85
*وسائل المصالح	235,500	226
**التدخل العمومي	19,397	59
نسبة النمو	-	% **204,17**

وخلافا لمقتضيات منشور[9] وزير الشؤون المحليّة والبيئة عدد 3 بتاريخ 14 جوان 2018 وخاصّة النقطة المتعلّقة بحسن التصرف في اعتمادات التدخل العموميّ في إطار ما تسمح به الإمكانيّات الحقيقيّة للبلديّة، لُوحظ تطوّر الاعتمادات المخصّصة للتدخل العمومي بنسبة 204,17 %. من ذلك خصّصت البلديّة[10] مبلغ 15 ألف دينار بعنوان مساهمة[11] لفائدة وداديّة الأعوان. وتطوّرت نفقات العنوان الأول بنسق (12,85 %) فاق نسق تطوّر موارد العنوان الأول.

وأُدخلت عديد التنقيحات على الميزانية، لتتم المصادقة على ختمها بتاريخ 26 أوت 2020 في حدود 3.310,917 أ د أي بزيادة قدرها 1.800,917 أ د خصّت نفقات التنمية، مثّلت منها نفقات صفقة تهذيب حيّ النجاح حوالي نسبة 46 %، بعنوان مساعدات موظّفة. وتحصلت البلدية على مبلغ 364 أ د بعنوان مساعدات غير موظفة لسنة 2019 تبعا للنتائج النهائية لتقييم أداء البلدية بعنوان سنة 2017.

كما أبرم صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة مع البلديّة اتفاقية قرض[12] بعنوان تصرف 2019، بما يُبيّن الدور الذي يلعبه الدعم (مساعدات وقرض) في ميزانيّة البلديّة للتنمية.

وحيث أوجب الفصل 192 من مجلّة المحاسبة العموميّة عرض الحساب السنوي قبل **موفّى شهر جويلية** من السنة الموالية للسنة الخاصّة بها، وحيث عُلّقت الآجال والإجراءات بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 2020 المؤرخ في 17

[9] حول المصادقة على ميزانيات الجماعات المحلية لسنة 2019.

[10] خلافا للمنشور عدد 37 لسنة 2017 بتاريخ 29 ديسمبر 2017 والمتعلق بشروط وإجراءات إسناد التمويل العموميّ لفائدة وداديّات الأعوان بعنوان مساعدات اجتماعيّة.

[11] تذاكر أكل.

[12] عدد 61- 07-2019 بتاريخ 18 أكتوبر 2019 وبمبلغ 302.900,000.د ينار لاقتناء معدات نظافة وطرقات (صفقة مجمعة).

أفريل 2020 والذي نصّ في فصله الثّاني على أنّه "*يسري التّعليق المشار إليه بالفصل الأول من هذا المرسوم بداية من* ***11 مارس 2020*** *ويُستأنف احتساب الآجال المذكورة بعد شهر من تاريخ نشر أمر حكومي في الغرض*" وحيث نُشر الأمر الحكومي عدد 311 لسنة 2020 في **15 ماي 2020**، تم تقديم الحساب المالي والوثائق المدعمة له بتاريخ.**12 أكتوبر** 2020، أي في الأجل القانونيّ.

2. مؤشرات القدرة الماليّة:

تقديرات مقابيض العنوان الأول (دينار)	مقابيض العنوان الأول (دينار)	تقديرات مصاريف العنوان الأول (دينار)	مصاريف العنوان الأول (دينار)	المناب من الدعم السنوي بعنوان التسيير (دينار)	المنح الاستثنائية بعنوان التسيير (دينار)	مساهمة الدولة بعنوان الآلية 16 (دينار)	التأجير العمومي (دينار)
2.023.134,483	1.664.065,828	917.400,000	853.955,121	872.988,000	100.000,000	49.936,000	546.375,984

بلغت نسبة تحقيق الميزانية على مستوى مقابيض العنوان الأول 82,25 % (المقابيض*100/ تقديرات المقابيض).

وبلغت نسبة تحويلات الدولة 61,47 % من مقابيض العنوان الأول [(المناب من الدعم السنوي بعنوان التسيير + المنح الاستثنائية بعنوان التسيير + مساهمة الدولة بعنوان الآلية 16)*100/ مقابيض العنوان الأول]، بما يدلّ على الوضعيّة الماليّة الهشّة للبلديّة.

كما بلغت نسبة إنجاز نفقات العنوان الأوّل 93,08 % (المصاريف *100/ تقديرات المصاريف).

وبلغ مؤشّر هامش التصرّف بالنّسبة للبلديّة حوالي 64 % (نفقات التأجير*100/ مصاريف العنوان الأوّل) في سنة 2019.

ويستدعي التصرّف البلديّ مزيد العمل على إحكام تقدير الموارد وحوكمة النّفقات بغاية توفير هامش تصرّف مريح.

3. الجزء الأول: الرقابة على الموارد

أ) تحليل الموارد:

بلغت جملة موارد البلدية الواجب استخلاصها 3.904.052,408 دينار خلال سنة 2019، وبلغت المقابيض المنجزة 3.544.983,753 دينار أي بنسبة تحقيق ناهزت 91 %.

وتنقسم المقابيض المنجزة بعنوان تصرف 2019، إلى مقابيض العنوان الأول[13] في حدود 1.664.065,828 دينار ومقابيض العنوان الثاني في حدود 1.880.917,925 دينار.

- ✓ **موارد العنوان الأول:**

تتكوّن موارد العنوان الأول من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

[13] وتنقسم مقابيض العنوان الأول إلى مداخيل جبائية اعتيادية بنسبة 34,58 % ومداخيل غير جبائية اعتيادية بنسبة 65,42 % .

وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية من **المعاليم** الموظّفة على العقارات والأنشطة و**مداخيل** إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه **ومعاليم** الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2019 ما جملته575.488,627 دينار وهو ما يعادل 34,58 % من جملة موارد العنوان الأوّل. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المقابيض:

البيان	المبلغ (د)	النسبة من المداخيل الجبائية (%)	النسبة من موارد العنوان الأول (%)
المعاليم على العقارات والأنشطة	167.991,307	29,19	10,09
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	311.295,000	54,1	18,71
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	96.202,320	16,71	5,78
المجمـوع	575.488,627	100	34,58

وتُمثّل **مداخيل** إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2019، فقد بلغت قيمتها 311.295,000 دينار وهو ما يعادل نسبة 18,71 % من جملة موارد العنوان الأوّل. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المقابيض ونسبها:

البيان	المبلغ (د)	النسبة من المداخيل الجبائية (%)	النسبة من موارد العنوان الأول (%)
*مداخيل الأسواق المستلزمة	281.000,000	48,83	16,89
*المداخيل الأخرى المتأتية من الاستغلال المباشر للملك البلدي	30.295,000	5,27	1,82

واستأثرت **المعاليم على العقارات والأنشطة** بما قدره 167.991,307 دينار، مثّلت منها 53.823,607 دينار، المعاليم على العقارات. وبلغت البقايا للاستخلاص لسنة 2018 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات 247.441,649 دينار تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 170.564,921 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية في حدود 76.876,728 دينار. وباعتبار البقايا للاستخلاص في موفّى ديسمبر 2018، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 310.114,917 دينار في سنة 2019. وتمّ استخلاص ما نسبته 17,35 %. ويبرز الجدول الموالي هذه المقابيض ونسبها:

البيان	بقايا الاستخلاص (د) إلى 31-12-2018	المبالغ الواجب استخلاصها (د)	المبلغ المستخلص (د)	نسبة الاستخلاص (المبلغ/ المبالغ الواجب استخلاصها)	النسبة من المداخيل الجبائية (%)	النسبة من موارد العنوان الأول (%)
*المعلوم على العقارات المبنية	170.564,921	217.521,469	37.935,414	% 17,44	6,59	2,28
*المعلوم على الأراضي غير المبنية	76.876,728	92.593,448	15.888,193	% 17,16	2,76	0,95

وبخصوص المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية فقد استخلصت البلديّة خلال سنة 2019 ما قيمته 1.088.577,201د. وتتكوّن هذه الموارد من مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتّية أساسا من المناب من الدعم بعنوان التسيير.

البيان	المبلغ (د)	النسبة من المداخيل غير الجبائية (%)	النسبة من موارد العنوان الأول (%)
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	29.633,273	2,72	1,78
المداخيل المالية الاعتيادية[14]	1.058.943,928	97,28	63,64
المجمـوع	1.088.577,201	100	65,42

وبلغت مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2019 ما قيمته 29.633,273 دينار وهي تتأتّى أساسا من مداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري بقيمة 13.015,794 د ومداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط مهنيّ 8.697,479د.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية باعتبار بقايا الاستخلاص في موفّى سنة 2018 إلى ما جملته 59.894,002 دينار، تمّ استخلاص نسبة 49,47 % منها.

وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية أساسا من الدعم بعنوان التسيير والذي مثّل 80,1 % من المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية.

✓ موارد العنوان الثاني:

ناهزت القيمة الجمليّة لموارد العنوان الثاني للبلديّة ما قيمته 1.880.917,925 دينار مثّلت أساسا الموارد الخاصّة للبلديّة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثّاني:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة(%)
الموارد الخاصة للبلدية	1.879.973,452	99,95
*منح التجهيز	1.240.901,374	65,97
*مدخرات وموارد مختلفة	284.684,859	15,14
*موارد أخرى مختلفة	354.387,219	18,84
موارد الاقتراض	0	
الموارد المتأتّية من الاعتمادات المحالة	944,473	0,05
جملة موارد العنوان الثاني	1.880.917,925	100

واستأثرت الموارد الخاصّة للبلدية بنسبة 99,95 % من مجموع مواردها بالعنوان الثاني وهي تتأتّى أساسا من منح التجهيز بنسبة 65,973 % (ما قدره 1.240.901,374 د) ومن المدخرات والموارد المختلفة 33,977 % (ما قدره 639.072,078 د).

[14] المناب من الدعم بعنوان التسيير وموارد أخرى.

ب) الرقابة على تحصيل الموارد:

✓ التقديرات:

خلافا لمبدأ دقّة التقدير عند إعداد الميزانيّة، لم تتمكّن البلديّة من إحكام تقديرات موارد العنوان الأول حيث بلغت نسبة التحقيق 82,25 %. كما أن المقابيض المنجزة عن طريق أذون وقتيّة بلغت 78,48 % من الموارد المنجزة.

ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوان الأول من قبل البلدية خلال سنة 2019:

البيان	التقديرات (دينار)	الموارد المنجزة (دينار)			نسبة الإنجاز(%)
		عن طريق أذون وقتية	عن طريق أذون نهائية	المجموع	
موارد العنوان الأول	2.023.134,483	1.306.119,340	357.946,488	1.664.065,828	82,25
الجزء الأول	904.296,553	240.665,020	334.823,607	575.448,627	63,63
الجزء الثاني	1.118.837,930	1.065.454,320	23.122,881	1.088.577,201	97,29

واتّضح أنّ إنجاز تقديرات بعض الفصول ضمن العنوان الأول كانت ضعيفة نسبيّا. ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديراتها لسنة 2019:

البيان	التقديرات (دينار)	الموارد المنجزة (دينار)	نسبة الإنجاز(%)
مداخيل لزمة معلوم وقوف العربات بالطريق العام	3.000,000	-	-
معلوم الإشهار	2.000,000	70,000	3,5
معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام	100,000	-	-
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري	34.563,119	13.015,794	37,65
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط مهني	17.410,883	8.697,479	49,95

التأخير في تثقيل جداول التحصيل:

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وعلى الأراضي الغير مبنيّة وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول والفصل عدد 30 من مجلة الجباية المحليّة التي تُلزم[15] البلدية بإعداد جداول التحصيل وإنجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة. وتم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير 85 يوما.

وباعتبار البلديّة منطقة تَوسّع، تطابقت حدودها مع معتمدية سبالة أولاد عسكر، وحيث بلغ عدد المساكن بالمعتمدية 5.457 مسكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، اتّسمت جداول التحصيل لسنة 2019 بعدم الشموليّة، ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

[15] "يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة المعلوم.....".

الجداول	عدد الفصول المثقلة[16] (2017)	عدد الفصول المثقلة[17] (2018)	عدد الفصول المثقلة[18] (2019)
جدول المعلوم على العقارات المبنية	1.083	1.587	1.607

والبلدية مدعوة إلى تدارك تأخّرها في إحالة جداول التحصيل إلى القابض، وإلى مزيد العمل على تقليص آجال إعداد هذه الجداول وتحيينها، كونها استكملت عملية الإحصاء العشريّ سبتمبر 2019 والذي خصّ الإحصاء العام للعقارات المبنيّة وغير المبنيّة للفترة 2026/2017.

✓ **الاستخلاص:**

خلافا للفصل عدد 9 من مجلة الجباية المحليّة الذي ينصّ على أنّه "*يتمّ الإعلان عن تاريخ ختم عمليّة الإحصاء....بصحيفتين يوميتين على الأقل*"، قامت البلديّة بالإعلام عن الانتهاء من عمليّة الإحصاء بجريدة يوميّة بتاريخ 12 سبتمبر 2019.

زيادة على ذلك لم تعمل البلدية على ضبط خطّة تحسيسيّة قصد التعريف بإجراء تخفيف العبء الجبائيّ تطبيقا للفصل 72 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019، الذي ينص على طرح[19] الديون المتعلقة بالمعلوم الموظف على العقارات المبنية لسنة 2016 وما قبلها بشرط دفع المعلوم لسنة 2017 و2018 و2019. وارتفعت بقايا الاستخلاص إلى586,055 179دينار بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة في موفّى 2019 والبالغة 564,921 170دينار في موفّى 2018. ولم تحرص البلديّة على التنسيق مع المحاسب بغاية توجيه الإعلامات بقيمة المعاليم المستوجبة للمطالبين بها. حيث تمّ تبليغ 408 إعلام للعقارات المبنيّة أي بنسبة 25,37 %.

وخلافا للمنشور[20] عدد 4 لسنة 2016 والذي ينص على أن عملية الإحصاء تكتسي بالغ الأهمية في تحيين قاعدة المعطيات الجبائية التي تتوفر للبلديات للفترة 2026/2017 وتساهم في تحسين نوعية المعلومات المضمنة بجداول التحصيل، تواترت الاعتراضات[21] حول المعاليم على العقارات المبنية الموظفة بالخطأ نتيجة لعدم دقة البيانات المدرجة بجداول التحصيل (ملكية أكثر من عقار، تسجيل نفس العقار أكثر من مرة، اعتماد مساحة أكبر) المعدّة من قبل البلدية بتأخير حيث كان من المزمع الانتهاء من الإحصاء العشريّ في شهر ديسمبر 2016.

وارتفعت بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على الإشهار في موفّى سنة 2019، والمُستوجبة بعنوان 2017 وما قبلها إلى ما قيمته 2,969 ألف دينار، لم تحرص البلديّة على التنسيق مع القباضة بغاية تحصيلها. وخلافا للفصل عدد 3 من القانون[22] عدد 12 لسنة 2009 الذي ينصّ على إخضاع السندات الإشهاريّة إلى ترخيص من رئيس الجماعة

[16] بلغ عدد المساكن بالمنطقة البلدية السبالة 1094 حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

[17] تم إدراج عدد من العقارات المبنية في منطقة العيون (110) والسد (133) ومغيلة (207) والعامرة (29).

[18] تم إدراج عدد من العقارات المبنية في منطقة العيون (110) والسد (133) ومغيلة (207) والعامرة (31).

[19] المذكرة عدد 13534/2018 الصادرة عن الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحليّة بتاريخ 7 جانفي 2019 حول تخفيف العبء الجبائيّ على المطالبين بالأداء بعنوان المعلوم على العقارات المبنية.

[20] ضبط المتطلبات العامة لإنجاز الإحصاء العام للعقارات المبنية وغير المبنية الخاضعة للمعاليم الراجعة للجماعات المحلية للفترة 2017/2026.

[21] المضمّن في محضر جلسة بتاريخ 2 أوت 2019.

[22] المؤرخ في 2 مارس 2009 والمتعلق بالإشهار بالملك العمومي للطرقات التابع للجماعات المحليّة وبالأملاك العقاريّة المجاورة له التابعة للأشخاص.

المحليّة، لم تحرص البلديّة على تحيين الزمام على العلامة الإشهاريّة منذ 2016 والذي يضمّ 140 فصلا بقيمة 3,720 ألف دينار، وأصبح تحصيل هذا المعلوم يتمّ بمقتضى أذون وقتيّة.

كما ارتفعت بقايا الاستخلاص لمداخيل أملاك البلديّة في موفّى سنة 2019، إلى ما قيمته 547,547 21 دينار بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري، وإلى ما قيمته 713,404 8دينار بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط مهني. وبالرغم من قيام البلدية بتبليغ 05 محاضر إنذار بالدفع[23] ، لم يتمّ اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حقوقها لدى 12 متلدّدا[24] عن دفع معينات الكراء. وفي تواصل ضعف التّنسيق بين القابض والمصالح البلديّة وعدم المتابعة وتفعيل التتبّع الجبريّ، لن تتمكّن البلديّة من تعبئة مواردها بالطاقة القصوى.

ولم تعمل البلدية على مراجعة معينات الكراء[25] بغاية تنمية مواردها، خلافا لأحكام القانون[26] عدد 37 لسنة 1977 وخاصة الفصل عدد 22 منه الذي يخوّل اعتماد قيمة كرائيّة عادلة.

✓ التصرّف في اللزمات :

فيما يتعلّق باستخلاص لُزمات الأسواق، تبيّن أنّ البلدية لم تضبط ضمانات وإجراءات الاستخلاص بإحكام، وارتفعت المبالغ الغير مستخلصة إلى ما قيمته 547,616 69دينار في موفّى سنة 2019.

وخلافا لأحكام الفصل 31 من الأمر عدد 362 لسنة 2007 الذي ينصّ "*للبلدية المانحة إسقاط حق المستلزم في استغلال المرفق العمومي البلدي في الحالات التالية:.....عدم خلاص المقابل الذي تستحقه البلدية المانحة لقاء استغلال المستلزم للمرفق العام أو عدم دفع المعاليم الموظفة لفائدتها.....*" وحيث تمّ تبليغ إنذار بالدفع بتاريخ 6 أوت 2018 عن طريق عدل الخزينة، لم تحرص البلديّة على تطبيق القانون لتحصيل المبالغ الغير مستخلصة بما قيمته 56.983,750دينار بعنوان سنة 2018. وكلّفت محام[27] لاستصدار أمر بالدفع بتأخير 14 شهرا من تاريخ تبليغ الإنذار بالدفع، ولم تتمكن من استخلاص المبلغ إلى غاية ديسمبر 2020.

وخلافا لأحكام الفصل 18 من نفس الأمر والذي ينصّ على أنّه "إذا *اقتضى استغلال المرفق العمومي إنشاء إحداثات، يمكن للبلدية أن تعهد للمستلزم بإنجازها في إطار عقد أشغال عمومية إلى جانب لزمة المرفق العمومي*"، تكبّدت البلديّة تكلفة بقيمة 19,397 ألف دينار لأشغال صيانة وتوسعة سوق الدواب بتاريخ نوفمبر 2019. زيادة على ذلك لم تتوفق في استلزام أسواق الدواب والانتصاب والخضر والغلال بسعر[28] افتتاحي 282 ألف دينار (المرة الأولى بتاريخ 04 أكتوبر 2019 والمرة الثانية بتاريخ 23 أكتوبر 2019 والمرة الثالثة بتاريخ 13 نوفمبر 2019). ومن شأن الإعداد الجيّد للأعمال التحضيرية (كراس الشروط، ضبط ضمانات مالية، ضبط السعر الافتتاحي...) أن يساعد المصالح البلديّة على حسن متابعة إنجاز اللّزمات.

---

[23] بكلفة 079,659 1.دينار.

[24] الاقتصار على تبليغ إعلامات.

[25] تراوحت معينات الكراء من 66 دينار إلى 180 دينار ما عدى معين كراء مقر بنك بلغ 629 دينار.

[26] المتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين.

27 في شهر نوفمبر وبكلفة 506,500 دينار.

[28] سوق الانتصاب 000,000 84 دينار وسوق الدواب 000,000 141 دينار وسوق الخضر والغلال 000,000 56 دينار وسوق مغيلة 000,000 1 دينار.

وفي غياب التّنسيق بين القابض والمصالح البلديّة، لم يتمّ الحرص على تحصيل بقايا استخلاص[29] راجعة لسنة 2014 و2015.

4. الجزء الثّاني: الرّقابة على النفقات

أ) تحليل النفقات:

بلغت نفقات العنوان الأوّل853.955,121 دينار سنة 2019، توزّعت خاصّة بين نفقات التّأجير العمومي ووسائل المصالح بقيمة ناهزت على التّوالي546.375,984 د و203.706,698 د أي تباعا بنسبة 63,98 % و23,85 % من مجموع نفقات العنوان الأوّل.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.473.755,462 دينار موزّعة بين نفقات التنمية وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 1.402.935,166 د و70.820,296 د. ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل البلديّة خلال سنة 2019:

بيان النفقة	الاعتمادات النهائية (د)	النفقات المنجزة (د)	نسبة الإنجاز(%)
نفقات العنوان الأول	917.400,000	853.955,121	93,08
التأجير العمومي	559.295,000	546.375,984	97,69
وسائل المصالح	238.900,000	203.706,698	85,27
التدخل العمومي	84.205,000	69.270,251	82,26
فوائد الدين	34.603,000	34.602,188	100,0
فوائض		*664.591,132*	
نفقات العنوان الثاني	2.392.573,452	2.025.493,027	84,65
الاستثمارات المباشرة	2.321.752,452	1.402.935,166	60,43
تسديد أصل الدين	70.821,000	70.820,296	100,0
فوائض		*551.737,565*	
الاعتمادات المحالة	*944,473*	*944,473*	
جملة النفقات	3.310.917,925	3.544.983,753	

ب) الرقابة على إنجاز النفقات:

✓ موقع واب البلديّة:

خلافا لمقتضيات المنشور[30] عدد 29 لسنة 2008، لم تحرص البلديّة على تحيين موقع الواب الذي لا يخلو من نقائص من ذلك عدم إدراج نسخة محمولة من برنامج الاستثمار البلدي التشاركي السنوي لسنة 2019 ومن النّظام الداخليّ.

[29] 11 783,866. دينار بعنوان سنة 2014 و 780,000. دينار بعنوان سنة 2015.

[30] حول تحيين موقع الواب.

وحيث بلغت نفقات مصاريف الانترنات قيمة حوالي 5,5 ألف دينار (منها 1,1 أ.د بعنوان صيانة موقع، و1,1 أ.د بعنوان خط اشتراك رقميّ و0,7 أ.د بعنوان استضافة موقع واب)، تُدعى البلديّة للعمل على تحيين محتوى الموقع بصفة متواصلة لمزيد إرساء ثقافة التشاركيّة والحوكمة المفتوحة.

✓ خلاص المتعاملين مع البلدية :

خلافا للقرار المؤرخ في 13 أكتوبر 1986 والمتعلق بضبط الأجل الممنوح للمحاسبين المختصين للقيام بتأشيرة أوامر صرف النفقات الصادرة لهم، لا يتم غالبا احترام آجال الصرف القانونيّة المحددة بعشرة أيام وتراوح التأخير من 3 أيام إلى 63 يوما.

وخلافا للأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرّف، الذي ينص في فصله الأول على أنه "يتم صرف الاعتمادات ...بعنوان الاتصالات واستهلاك الماء والكهرباء والغاز والوقود والأدوية على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون ويقع الدفع وجوبا في مدة لا تتجاوز 45 يوما من تاريخ استلام الفواتير"، لوحظ عدم دفع مستحقات بعض المزودين في الآجال القانونيّة. وتراوح التأخير من 9 أيام إلى 202 يوما.

✓ تنزيل النفقات :

خلافا للفصل 136 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنه يجب على المحاسب التثبّت قبل تأدية النّفقة من صحّة إدراجها بالعنوان والباب والقسم والفصل والفقرة والفقرة الفرعية الخاصة بها بحسب نوعها أو موضوعها، ولمبدأ التخصيص الذي يمنع تثقيل نفقة ما على اعتمادات مفتوحة لتغطية صنف آخر من النّفقات، لوحظ أن البلديّة تولت تحميل نفقة على تبويب خاطئ حيث تمّ تثقيل نفقة اقتناء مكيّف على اعتمادات مفتوحة بعنوان الاعتناء بالبنايات. كذلك الشأن بالنسبة لنفقة تركيب مكيّف وتعهد وصيانة مكيّف ومطفأة الحريق، وذلك رغم التنقيحات العديدة المُدخلة على الميزانيّة. وبالجدول التالي البيانات المتعلقة بهذا التصرف:

مرجع الأمربالصرف	العدد	موضوع النفقة	موضوع النفقة بالفاتورة
C120191430160002201	00057	الاعتناء بالبنايات	اقتناء مكيّف
C120191430160002201	00096	الاعتناء بالبنايات	تعهد وصيانة مطفأة الحريق
C120191430160002201	00065	الاعتناء بالبنايات	تركيب وصيانة مكيّف

كما لوحظ قيام البلدية خلال سنة 2019 باقتناء كميّات من الحليب لفائدة العَملة البلديين[31] بقيمة حوالي 3 آلاف دينار أدرجت ضمن **مصاريف الوقاية الصّحيّة**. وتبيّن بالرجوع إلى النصوص القانونية ذات الصلة وخاصة منها القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 18 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية والأمر عدد 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، أنه لا وجود **لمنحة تتعلق بإسناد مادة الحليب** للعملة البلديين. وبالنّظر إلى عدم

[31] 10 عملة.

تقنين هذا الإجراء فإنّه لا يمكن منح امتيازات للأعوان العموميين إلا في حدود ما تنص عليه النصوص القانونية ذات الصلة.

✓ عقد النفقات:

خلافا لأحكام الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية قامت البلدية بعقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون إثباتها لضرورة هذا التصرف وبالجدول التالي البيانات المتعلقة بهذا التصرف:

مرجع الأمربالصرف	موضوع النفقة	تاريخ طلب التزود
C120191430160003303	نقل التلاميذ	2019/12/26
C120191430160002201	مصاريف الاستقبالات	2019/12/25

خلافا لأحكام الفصل 269 من مجلة المحاسبة العمومية قامت البلدية بعقد نفقات دون الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية ويبرز ذلك من أسبقيّة تاريخ طلب التزوّد على تاريخ التأشيرة وبالجدول التالي البيانات المتعلقة بهذا التصرف:

مرجع الأمربالصرف	تاريخ تأشيرة التعهد	تاريخ الفاتورة	تاريخ طلب التزود
C120191430160002201	2019/05/09	2019/05/10	2019/05/07

✓ الوثائق المثبتة للمصاريف :

خلافا لمقتضيات الفصل 131 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنّه يتعين على المحاسبين المختصين تقديم حجج إثبات مصاريفهم إلى قاضي المحاسبات وخلافا للتعليمات العامة عدد 2 الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 1996، بخصوص الوثائق الضرورية لإثبات النفقات العموميّة، لم يتم إرفاق الوثائق المثبتة للنفقة للأوامر بالصرف، من ذلك عدم إرفاق نسخ من البطاقة الرماديّة وقائمات اسميّة في المنتفعين.

✓ نفقات استهلاك الوقود:

بلغت قيمة الوقود الذي تم اقتناؤه لوسائل النقل بالبلدية حوالي 31 ألف دينار بعنوان تصرف 2019، أي ما نسبته 15,2 % من نفقات وسائل المصالح. وخلافا لما جاء بالمنشور عدد 38 بتاريخ 22 أكتوبر 2007 حول مزيد ترشيد استهلاك الطاقة، لا يتوفر بالبلدية **نظام مراقبة داخلي** يمكّن من متابعة استهلاك الوقود لمختلف وسائل النقل. وتُدعى البلديّة لإرساء نظام رقابة داخليّ.

✓ نفقات استهلاك الكهرباء:

بلغت قيمة استهلاك الكهرباء بالبلدية 59 ألف دينار بعنوان تصرف 2019، أي ما نسبته 28,96 % من نفقات وسائل المصالح، وعملا بالمنشور عدد 38 بتاريخ 22 أكتوبر 2007 حول مزيد ترشيد استهلاك الطاقة، تُدعى البلدية إلى الحرص على ترشيد الاستهلاك والتحكّم في الطاقة على مستوى أنظمة الإنارة وعلى مستوى أنظمة التدفئة والتّكييف واستعمالها في حدود الحاجيات الضرورية لحسن سير المصالح.

*

* *

توصيات المحكمة:

قصد تلافي النقائص التي تمّ الوقوف عليها سواء فيما يتعلق بتعبئة الموارد أو إنجاز النفقات توصي المحكمة باتّخاذ جملة من التدابير التي من شأنها أن تساعد على تنمية الموارد الذاتية للبلدية وترشيد التصرف في الميزانية:

*الحرص على إحكام إعداد جداول التحصيل وتحيينها باستغلال كافة الآليات القانونية المتاحة لها بمجلة الجباية المحلية بما يضفي عليها الشمولية والدقة وذلك فضلا عن السهر على تثقيل هذه الجداول في الآجال القانونية بالعمل على ربط منظومة التصرف في الموارد الميزانيّة "GRB" بالقباضة.

*تفعيل أعمال التتبّع الجبريّة لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات والملك البلدي واستلزام الأسوق، والتنسيق مع القابض بخصوص متابعة أعمال الاستخلاص وتحسين نسبه.

*تحيين جدول متابعة المعلوم على المؤسّسات الصّناعية والتّجارية والمهنيّة وزمام العلامات الإشهاريّة والاعتماد على تثقيلها بواسطة أذون نهائيّة بغاية التقدير المُحكم للموارد.

*الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها مع الحرص على تقديم وثائق الإثبات المؤيدة لها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

5. إجابة البلدية:

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

ولاية سيدي بوزيد

بلدية السبـالة

-=**=-

عدد/_____

من رئيس بلدية السبالة

إلـــــــــــــى

السيد رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بقفصة

ꕥ ꕥ ꕥ

الموضـــوع : حـــول تقريـــر الملاحظـــات الأوليـــة المتعلقـــة بالرقابـــة الماليـــة للبلديـــة علـــي حســـابات التصرف لسنة2019

المـــرجـــع : تقرير الرقابة المالية علي بلدية السبالة (تصرف 2019).

المصاجيب : وثـــائق

-*-*-*-*-

وبعـــد،

تبعـــا لتقريـــر الرقابـــة الماليـــة علـــى بلديـــة الســـبالة الخـــاص بتصـــرف ســـنة 2019 الـــوارد علـــى مصـــالح البلديـــة بتـــاريخ 2020/12/29 والمتضـــمن جملـــة مـــن الملاحظـــات الأوليـــة تخـــص الموارد والنفقات المنجزة خلال سنة 2019.

الملاحظات	رد البلدية
❖ **الموارد**	
- نقـــص فـــي إحكـــام تقـــديرات مـــوارد العنـــوان الأول ممـــا أدي إلـــى نقـــص فـــي استخلاص الموارد.	التقـــديرات اســـتندت إلـــى معـــدلات الاســـتخلاص خـــلال الســـنوات الأخيـــرة الســـابقة لإعـــداد الميزانيـــة وســـيتم الأخـــذ بعـــين الاعتبـــار هـــذه الملاحظـــة ومزيـــد إخضـــاع التقديرات إلى كافة الجوانب التي تقربها من الواقع.

الملاحظات	رد البلدية
- تأخير في تثقيل جداول التحصيل.	التأخير يعود إلى إن البلدية قامت بتركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية وستقوم بتدارك الأمر في المستقبل.
- عدم شمولية الإحصاء لكافة العقارات.	عملية الإحصاء للعقارات في المناطق الريفية قامت بها مصالح المجلس الجهوي عندما كانت المناطق الريفية من مشمولاتها والبلدية ستقوم بتكوين لجنة للقيام بإحصاء تكميلي خلال سنة 2021 للمناطق الريفية.
- غياب خطة تحسيسية قصد التعريف بإجراءات تخفيف العبيء الجبائي	البلدية قامت بمجهودات ذاتية ووجهت مراسلات لكافة المواطنين الذين تخلدت بذمتهم ديون لفائدة البلدية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية من اجل الانخراط في العفو الجبائي إلا ان عملية لاستخلاص كانت دون المأمول لاعتبارات اجتماعية اقتصادية وغياب الوعي لدي المواطن.
- عدم تحيين معاليم الكراء	يتم سنويا توظيف 5بالمائة كمعلوم زيادة عن عقود الكراء التي تم تسويغها في أوقات سابقة وتم التداول في هذا الشأن بضرورة تحيين معاليم الكراء ورصد الاعتمادات الضرورية للتقاضي.
❖ **النفقات**	
- عدم تحيين موقع "الواب "	غياب عون مختص يشرف على عملية تحيين موقع "واب" تم رصد اعتمادات في ميزانية 2021 لانتداب عون مختص في الإعلامية توكل إليه مهمة تفعيل الموقع.
- عدم احترام أجال الصرف من طرف المحاسب المختص.	سيتم في المستقبل تكثيف عمليات المتابعة من طرف مصالحنا من خلال دعوة المحاسب إلي إمضاء جداول استلام أوامر الصرف الموجهة اليه من طرف البلدية وتحميله المسؤولية عن التأخير.

الملاحظات	رد البلدية
- عدم دفع مستحقات بعض المزودين في الآجال القانونية	يعود ذلك إلى عدم توفر السيولة المالية لإسداء النفقات في الآجال.
- تحميل بعض النفقات على تبويب خاطئ	كل عملية شك في تنزيل بعض النفقات يتم التنسيق مع مراقب المصاريف العمومية وسيتم مراجعة ذلك خلال تصرف سنة 2021.
- إسداء نفقات دون موجب قانوني	في إطار توفير ظروف عمل وتفاديا لكل ما من شانه تعطيل سير العمل وعلى غرار كافة البلديات قامت البلدية بتوفير كميات من الحليب يتم توزيعها على العملة المباشرين لعملية رفع الفواضل المنزلية وسيتم مراسلة السلط المعنية لحثها في إصدار أمر ترتيبي يقنن العملية.
- عقد نفقات بعد الأجل القانوني (15 ديسمبر)	اضطرت البلدية إلى تسديد نفقات تخص نقل التلاميذ ومصاريف الاستقبالات إلى عقد نفقات بعد الاجل القانوني لأسباب عديدة وتتعهد بعدم اللجوء إلى هذا الإجراء.
- عقد نفقة دون الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف.	تتعهد البلدية بعدم تكرار هذا الخطأ.
- عدم إرفاق أوامر الصرف بالوثائق المثبتة بالصرف	بعد التثبت تبين أن أوامر الصرف المذكورة تم إرفاقها بوثائق الصرف الضرورية وقد يكون وقع نسيانها من طرف المحاسب المختص وستصلكم نسخ من ذلك.
- عدم توفر نظام مراقبة داخلي يمكن من متابعة استهلاك الوقود	تتعهد البلدية بالقيام بكافة الإجراءات الخاصة بمتابعة استهلاك الوقود لكافة وسائل النقل.
- ارتفاع مشط في استهلاك الكهرباء.	يرجع ذلك إلى إحالة المجلس الجهوي عدد 02 شبكات خاصة بالتنوير العمومي بكل من قرية مغيلة ومفترق الطرقات (جلمة قفصه /سبيطلة صفاقس) بعد صدور الأمر الخاص بتحوير الحدود الترابية

الملاحظات	رد البلدية
	للبلديـــة وقيـــام البلديـــة بصـــيانة النقـــاط الضـــوئية بهـــذه الشبكات مما أدي إلي ارتفاع كلفة الاستهلاك.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير

والســـــــــــــــــلام

السبالة فـــي :.....

6. إجابة القباضة الماليّة بجلمة:

وزارة المالية
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص
أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد
القباضة المالية بجلمة

جلمة في 2022/05/01

الموضوع: الإجابة على تقرير الرقابة المالية على بلدية السبالة

تحية طيبة و بعد :

نتعهد ب :

-السعي لتثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و جداول تحصيل المعلوم على الأراضي الغير مبنية في الآجال القانونية المستوجبة و ذلك بمزيد التنسيق مع مصالح البلدية و مصالح أمانة المال الجهوية .

-السعي إلى تفعيل أعمال التتبع الجبرية للديون المتخلدة بذمة المطالبين بالأداء لفائدة البلدية و مزيد التنسيق مع مصالحها لتحسين استخلاص مواردها.

-الحرص على تأشيرة أوامر صرف النفقات الصادرة عن امر الصرف في الآجال القانونية و مزيد الدقة و التثبت من الوثائق المثبتة لهاتة المصاريف طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

وشكرا و لكم سديد النظر.

العباسي

وزارة المالية
القباضة المالية بجلمة